

# النزوح من الكوارث واستراتيجيات الحد من المخاطر في IGAD

## الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية

نيقوديموس نيانديكو

يشير تحليل استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث والنخطط والأطر الخاصة بالدول الأعضاء في IGAD إلى تفاوت في الإشارة إلى مخاطر النزوح واحتياجات الحماية المرتبطة بها.

والسودان إلى النزوح والتنقل البشري يصاحبه توثيق كيفية إدارة النزوح إذا حدث ذلك هناك، في حين أن أطر السياسات في كينيا وجيبوتي وأوغندا تشير بشكل أقل إلى كيفية النزوح وحماية النازحين. ويمكن رؤية التباين بين الأطر المدمجة التي تتعلق يقضايا النزوح في الأمثلة التالية:

كينيا: توفر سياسة كينيا الوطنية في إدارة مخاطر الكوارث لعام ٢٠١٧ آليات للإدارة الاستباقية للمخاطر من خلال التصدي والجاهزية والاستجابة المبكرة للأزمات. كما تشير السياسة ذاتها إلى توفير الموارد لإدارة مخاطر الكوارث وتخصيص الأدوار والمسؤوليات لمختلف أصحاب الشأن، إلا أنه لا توجد إشارة إلى كيفية ارتباط ذلك بالسكان النازحين. وتذكر السياسة بطريقة سردية العديد من الكوارث التي تؤدي إلى خسائر اجتماعية واقتصادية ولكنها لا تذكر النزوح بسبب الكوارث. وبشكل عام، يمكن القول بأن تلك السياسة فشلت في صياغة تدابير واضحة فيما يتعلق بالنزوح، والحد من مخاطر النزوح، وحماية النازحين بسبب الكوارث. كما لا يوجد ذكر للتنقل البشري أو تدابير للإخلاء في حالة حصول الكوارث.

الصومال: الصومال الآن في المراحل الأخيرة من وضعها للمسات الأخيرة على سياستها الوطنية لإدارة الكوارث. وتنص مسودة السياسة صراحة على أن «منع المزيد من النزوح والتعامل مع أولئك النازحين بالفعل» في سياق الأزمة متعددة الأوجه للنزوح المطول في البلاد هي أكبر التحديات في عملية إعادة بناء الصومال. كما توضح تلك السياسة أنه «من الضروري بالنسبة لجميع النازحين داخلياً، أن توفر لهم الدولة إمكانية الوصول إلى المستندات الشخصية وغيرها من الوثائق وإمكانية

لقد كان النزوح الناجم عن الكوارث مشكلة متكررة ومضطربة في منطقة IGAD. فقد شهدت المنطقة في عام ٢٠٢٠ نزوح ما يقرب من ٢,٣ مليون شخص قسراً بسبب الكوارث: أي بمعدل ١٠٠٠٠٠٠ نازح كارثي شهرياً. لذا، توجب عند تصميم استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث وتنفيذها بشكل صحيح أن تعالج مخاطر النزوح، وإذا ما حدث ذلك، يصبح لزاماً تعزيز حماية الأشخاص النازحين وتوفير حلول دائمة لهم.

تشكل استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث المصممة بما يتلاءم مع إطار سنديا للحد من مخاطر الكوارث (٢٠١٥-٢٠٣٠) ركيزة أساسية للحد من المخاطر، ولبناء قدرة المجتمع على الصمود في مواجهة مخاطر الكوارث وظروف تغير المناخ. كما ينبغي أن توضح أدوار مجموعة واسعة من أصحاب العلاقة (القرار) المشاركين ومسؤولياتهم في إدارة مخاطر الكوارث.

يتطلب الهدف E من إطار سنديا من البلدان زيادة عدد الاستراتيجيات والنخطط المحلية والوطنية للحد من مخاطر الكوارث بشكل كبير بحلول عام ٢٠٢٠، وذلك باستخدام مقياس من عشر نقاط لتقييم جودة استراتيجياتها وخططها. ويظهر التحليل أن جميع الدول الثماني الأعضاء في IGAD قد طورت بالفعل أو أنها تعمل حالياً على تحديث استراتيجياتها وخططها للحد من مخاطر الكوارث والأطر ذات الصلة بما يتلاءم مع إطار سنديا. فقد قامت كينيا والصومال وأوغندا بتحديث أطر عمل الحد من مخاطر الكوارث الخاصة بها. ويقوم السودان وإثيوبيا وجنوب السودان وجيبوتي بمراجعة خططهم، بينما لا يزال التقدم الذي تحرزه إريتريا في هذا الصدد غير واضح. وهناك إشارات أكثر في استراتيجيات الصومال وجنوب السودان

استبدالها، والمعالجات الفعالة للاتهاكات المتعلقة بالنزوح». ويتماشى هذا مع قانون إنشاء إدارة الكوارث في الصومال لعام ٢٠١٦، الذي يمنح مكتب رئيس الوزراء مسؤولية حماية جميع النازحين بسبب الكوارث. وتنص السياسة كذلك على إخلاء السكان المعرضين للخطر تحسباً لوقوع كارثة وإدراجهم في برامج التعافي. كما يتحتم على حكومات الولايات أن تلتزم «بضمان أن السجلات الرسمية ذات الصلة فيما يتعلق بسندات ملكية الأراضي وحقوق الملكية والإيجار للممتلكات وملكية الحسابات المصرفية ونحوها، يمكن استردادها أو إعادة إنشائها، إذا ما كانت قد أُلغيت، حيث ستكون هذه السجلات ضرورية لتعافي الأسر الفردية». وتشير مسودة السياسة كذلك إلى أن عملية بناء القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث المستقبلية يجب أن تشمل أيضاً النازحين الداخليين الحاليين، والذين غالباً ما يكونون عرضة للنزوح الثانوي. وبناء عليه، فإن السياسة تشير بشكل مكثف إلى الهجرة وتقل البشر والتشرد وتدابير حماية المشردين بسبب الكوارث.

### الاستنتاجات والتوصيات

يوضح هذا التحليل أنه لا تزال هناك حاجة لمزيد من الإصلاح من أجل تطوير أطر الحد من مخاطر الكوارث، وذلك لضمان معالجة كل من مخاطر النزوح واحتياجات الحماية للنازحين بشكل مناسب. ويبدو أن التنوع في استخدام مفاهيم النزوح وتطبيقها عبر هذه البلدان يعكس مستويات مختلفة من الفهم، ويوحى بالحاجة إلى بناء الوعي على مستويات صنع القرار وعلى مستوى السياسات. وباستثناء سياسة الصومال، لا يوجد اعتبار كاف للنزوح الداخلي أو النزوح عبر الحدود ولاحتياجات الحماية للنازحين.

يجب أن تستفيد البلدان من إرشادات مبادرة «تحويل الكلمات إلى أفعال (Wia) بشأن النزوح الناجم عن الكوارث والقائمة التفتيدية المرتبطة بها لضمان دمج مخاطر النزوح مع حماية السكان النازحين بشكل كامل<sup>١</sup>. قد تقرر دول مثل كينيا وأوغندا التي طورت بالفعل استراتيجياتها (ولكن بتكامل محدود للنزوح) وضع ملحق مصاحب لأطرها من أجل دمج النزوح بشكل أفضل في حالات الكوارث. ويجب أن يعكس التقييم الشامل للمخاطر وأنظمة جمع البيانات لرصد النزوح في الوثائق السياسية. إن إدراج التدابير المتعلقة بزيادة الوعي وأنظمة الإنذار المبكر ورفع الجاهزية للكوارث وعمليات الإخلاء من شأنها أن تساعد جميعها في الحد من مخاطر النزوح بسبب الكوارث.

نيقوديموس أو مويو نيانديكو

nnyandiko@mmust.ac.ke@Nicodemusnyand5

محاضر أول، جامعة ماسيندي موليو للعلوم والتكنولوجيا

١. نيانديكو ن وفرمان ر (٢٠٢٠) سياسات الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ والتنمية ومراعاة النزوح والتنقل البشري في منطقة IGAD <https://disasterdisplacement.org/portfolio-item/drr-cca-development-policies-and-disaster-displacement-human-mobility-in-igad>; bit.ly/Nyandiko-Freeman-2020-IGAD; وإثيوبيا وإريتريا وكينيا والصومال وجنوب السودان والصومال وأوغندا. ٢. UNDRR (٢٠١٨) تحويل الكلمات إلى أفعال: النزوح بسبب الكوارث: كيفية الحد من المخاطر ومعالجة الآثار وتعزيز القدرة على الصمود bit.ly/UNDRR-words-into-action [www.preventionweb.net/files/58821\\_wiaarabicversion.pdf](http://www.preventionweb.net/files/58821_wiaarabicversion.pdf)

في جنوب السودان: تعمل وزارة الشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث في البلاد على وضع اللمسات الأخيرة على الخطة الاستراتيجية لإدارة مخاطر الكوارث في البلاد، والتي تعطي بعض المؤشرات على نهجها للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها. وتشير السياسة إلى أن «الهجرة والنزوح الداخلي للسكان قد تصاعدت بسبب ... الكوارث وتغير المناخ والظواهر الجوية الغربية والتنافس على فرص كسب المعيشة»، وأن ارتفاع درجات الحرارة قد أدى إلى تغييرات في نمط تنقل الرعاة. وهي تبين بالتفصيل الضعف الخاص الذي يعاني منه أولئك الذين نزحوا بالفعل، داخلياً أو عبر الحدود، مشيرة في الوقت ذاته إلى أن احتمال حدوث نزوح إضافي «مرتفع للغاية»، بسبب النزاعات والكوارث الطبيعية في المنطقة. ولهذا، يشير الإطار بشكل عريض إلى النزوح والحماية في حالات الكوارث.

لدى أوغندا إطاران مرشدان لجهود الحد من مخاطر الكوارث في البلاد، وهما: سياسة الجاهزية، وإدارة الكوارث الوطنية لعام ٢٠١٠ وخطتها الاستراتيجية الوطنية للكوارث للفترة بين ٢٠١٨-٢٠٢٢. ويوفر الإطاران ترتيباً للتنسيق المؤسسي ولاستراتيجية التمويل ولكنهما لا يشيران بشكل محدد إلى النزوح بسبب الكوارث. وتعمل أوغندا على تطوير مشروع قانون مصاحب لإدارة المخاطر بشأن الحد من مخاطر الكوارث والذي يتضمن بعض الأحكام المهمة المتعلقة بالنزوح بسبب الكوارث، مثل